

مساهمة حوكمة المؤسسات في دعم المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية لمؤسستي الإسمنت
بولايي بسكرة والبليدة.

The Contribution of Corporate Governance in Supporting Social Responsibility: A field study of the two cement institutions in the states of Biskra and Blida

مُجَّد ملين علون^{1*}

¹ جامعة علي لونيسى البليدة – الجزائر – m.alloune@univ-blida2.dz

تاريخ الارسال: 2022/03/14؛ تاريخ القبول: 2022/05/31؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور حوكمة المؤسسات في دعم المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من 64 مفردة من الموظفين الإداريين والتقنيين بالمؤسسة الصناعية للإسمنت بولايي بسكرة والبليدة، باستخدام أداة الاستبيان، والمنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة حالة. وخلصت الدراسة إلى أن تبني المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحسين أدائها، وأن قواعد حوكمة المؤسسات تؤكد على أن تكون إدارة المؤسسة مسؤولة، وأن تكون مراقبة بصورة صحيحة، وأن تتعهد بتنفيذ فعاليتها وأنشطتها بطريقة مسؤولة اجتماعياً وبيئياً، من خلال التعزيز من سمعتها وتنمية درجة الرضا لدى أصحاب المصالح، والحفاظ على بيئة نظيفة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات؛ أصحاب المصالح؛ مسؤولية إجتماعية؛ مسؤولية بيئية.

رموز تصنيف jel: G34 ; M14

Abstract:

This study aims to highlight the role of corporate governance in supporting social responsibility, through a field study for a sample of 64 administrative and technical employees in the cement industrial institution in the states of Biskra and Blida, using the questionnaire tool, the descriptive and analytical method, and the case study method.

The study concluded that the institution's adoption of the concept of social responsibility leads to improving its performance, and the corporate governance rules emphasize on the institution management to be responsible, properly monitored and undertake to accomplish its transactions and activities in a socially and environmentally responsible manner, through enhancing its reputation and improving the satisfaction level of stakeholders and maintaining a clean environment.

Keywords: Corporate Governance; Stakeholders; Social Responsibility; Environmental Responsibility.

Jel Classification Codes: G34 ; M14

تَهْيِيد :

تعتبر حوكمة المؤسسات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في كل المؤسسات العامة والخاصة، لما لها من أهمية كبيرة في إدارة الأعمال وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح من مساهمين ومسيرين، عملاء، العمال والالتزام بالمسؤوليات تجاه الفرد والمجتمع ككل، كما تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تصرف المؤسسة على نحو يتسم بالالتزام الاجتماعي والمساءلة الاجتماعية، ليس فقط أمام أصحاب هذه المؤسسة بل أمام أصحاب المصالح الأخرى بمن فيهم الحكومة، الشركاء والعملاء، وتقليل النزعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمع التي تتعامل معه، وبذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية تشكل ركيزة أساسية من ركائز التي تبنى عليها حوكمة المؤسسات حيث تعمل هذه الأخيرة على ضمان تعزيز المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات وهذا لا يمكن أن يكون واقعا ملموسا ومعاشا إلا بالدور الفعال الذي تقوم به الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في جميع الممارسات الإدارية والمجتمعية.

- **الإشكالية الرئيسية:** انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة

حوكمة المؤسسات في دعم المسؤولية الاجتماعية بمؤسستي الإسمنت بولاية بسكرة والبلدية؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

✓ هل تساهم حوكمة المؤسسات في دعم البعد الإقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في مؤسستي محل الدراسة؟

✓ هل تساهم حوكمة المؤسسات في دعم البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في مؤسستي محل الدراسة؟

✓ هل تساهم حوكمة المؤسسات في دعم البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في مؤسستي محل الدراسة؟

✓ هل تساهم حوكمة المؤسسات في دعم البعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية في مؤسستي محل الدراسة؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن هذه السؤال الرئيسي والفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الرئيسية:** H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايتي بسكرة والبليدة.

✓ **الفرضيات الفرعية:**

• H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايتي بسكرة والبليدة.

• H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايتي بسكرة والبليدة.

• H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايتي بسكرة والبليدة.

• H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والبعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايتي بسكرة والبليدة.

I- **عموميات حول حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية:**

1.I- **ماهية حوكمة المؤسسات:**

1- مفهوم حوكمة المؤسسات: من أهم هذه التعاريف نذكر:

* **عرفها البنك الدولي** على أنها: "الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل".¹

* **عرفتها لجنة Cadbury** على أنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".²

* **أما معهد المدققين الداخليين** عرفها على أنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على سير الشركة".³

* **عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على أنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، ويمثل الإطار الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء".⁴

- ب- خصائص حوكمة المؤسسات: يشير مصطلح حوكمة المؤسسات إلى الخصائص التالية:⁵
- الانضباط: أي إتباع للسلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في أداء كل عمل.
 - الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، وأن تركز على المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.
 - الاستقلالية: والتي تحقق من خلال:
 - ✓ وجود رئيس مستقل، وإدارة مستقلة عن الإدارة العليا.
 - ✓ وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن المجلس الإداري التنفيذي.
 - ✓ وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
 - المساءلة: تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب.
 - المسؤولية: أي أمام جميع الأطراف ذوي مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
 - العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
 - المسؤولية الاجتماعية: المسؤولية تجاه أصحاب المصالح، والبيئة الداخلية والخارجية.
- 2.I - ماهية المسؤولية الاجتماعية:**
- أ- مفهوم المسؤولية الاجتماعية: من أهم هذه التعاريف نذكر:
- * عرف **Peter Drucker** المسؤولية الاجتماعية على أنها: " التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه."⁶
- * عرف **ديفيز ويلومستروم** المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام المؤسسة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على هذه القرارات."⁷
- * عرفها **المجلس الدولي للتنمية المستدامة** على أنها: " التزام منظمات الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة بما يتضمن التعامل مع العاملين والمجتمع المحلي من أجل تحسين جودة الحياة لهم."⁸

* عرفت منظمة المقاييس العلمية الآيزو المسؤولية الاجتماعية بأنها: " مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة عن أنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع والامتثال للقانون فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين"⁹ ومن خلال التعاريف السابقة فالمسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه؛ تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومجموعة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتقديم الخدمات الصحية، من أجل تحسين جودة حياة ورفاهية المجتمع.

ب- أبعاد المسؤولية الاجتماعية: ونلخصها فيما يلي:¹⁰

- البعد الاقتصادي: حيث تمارس المؤسسات أنشطتها الاقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع والخدمات بنوعية راقية وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

- البعد القانوني: حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

- البعد الأخلاقي: يستند إلى مبادئ ومعايير أخلاقية وكذلك إلى أعراف وقيم اجتماعية، وفي إطارها توجد منشورات عديدة تندرج في إطار تكافؤ الفرص والتوظيف والجوانب الأخلاقية، في الاستهلاك ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وغيرها.

- البعد الإنساني: ويرتبط هذا بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام، وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد، من غذاء وملابس ونقل وغيرها من جوانب أخرى.¹¹

3.I- دور حوكمة المؤسسات في دعم وتعزيز المسؤولية الاجتماعية:

إن بقاء المؤسسة واستمرار نجاحها يتوقف على قدرتها في خلق ثروة كافية أو ترضي أصحاب المصالح (المستهلكين، الموردين،الخ)، عن طريق تبنيها لمفهوم حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية، وإلا فإنها تكون معرضة للانحيار والإفلاس، ومن أجل كل هذا عليها أن لا تنظر إلى هذا المفهومين على أنه مجرد عمل تطوعي بل تعتبره تحديا رئيسيا يتطلب

تخطيط جيد وقدرة مرتفعة على اتخاذ القرارات، حيث يمكن تصنيف المداخل الإدارية للمسؤولية الاجتماعية وفقا للقواعد الحوكمة إلى:¹²

أ- **التوافق القانوني:** يتمثل في إمكانية المؤسسة للتوصل في تحقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية.

ب- **التوافق الأخلاقي:** التوافق الأخلاقي يعكس لنا مدى توافق ممارسات أعضاء المؤسسة مع المعايير الأخلاقية الموضوعة أو المتعارف عليها، حيث تستطيع المؤسسة تحقيق ذلك من خلال تدريب العاملين بها على الممارسات الأخلاقية ووضع ضوابط وإرشادات لأنماط التصرفات المرغوب وغير المرغوب، وفي نفس الإطار تقوم بعض المؤسسات بتأسيس لجان رسمية، من بين مهامها تقييم سلوكيات العاملين التي ينظر إليها على أنها تنتهك الضوابط والمعايير الأخلاقية.

ج- **التبرعات الخيرية:** تتمثل في منح التبرعات المالية أو الهدايا العينية للجمعيات الخيرية أو البرامج الأخرى.

د- **الممارسة القيادية وثقافة التنظيم:** إن القيادة العليا هي من تستطيع نشر فلسفة المسؤولية الاجتماعية عبر أرجاء المؤسسة، فعلى سبيل المثال نجح فريق مؤسسة "جونسون آند جونسون" المعروفة في بث رسائل العاملين عبر فترة طويلة من الزمن، مفادها أن المستهلكين ثم العاملين ثم المجموعات التي تتعامل معها المؤسسة وحملة الأسهم جميعا على درجة عالية من الأهمية، حيث ظهرت النتيجة الإيجابية لهذا الترتيب في الحادثة التي ظهرت عندما اتضح وجود مادة سامة في منتج تسوقه المؤسسة، لم ينتظر العاملون أوامر من الإدارة تحدد لهم ما الذي يجب عليهم أن يفعلوه، لقد بادروا في الحال لحماية المستهلكين عن طريق سحب كل المنتجات المعروضة قبل أن يقدم المستهلك على شرائها.

هـ- **أنظمة الإنذار أو إطلاق الصفارات:** يتمثل هذا المدخل في تشجيع العاملين على الكشف عن أي ممارسة غير قانونية أو أخلاقية يقوم بها البعض الآخر في المؤسسة، ويجب على الأفراد الذين يقومون بإطلاق الصفارات التحذيرية أن يقوموا بإبلاغ الرئيس المباشر أولا، فإذا لم تحدث استجابة يتم اللجوء إلى الرئيس الأعلى قبل اللجوء إلى أحد الأجهزة المتخصصة أو الصحافة، وإلا قد يتعرضون للطرد من وظائفهم.

II - الطريقة والأدوات:

1.II- المنهج المستخدم، التحليل الإحصائي للبيانات

أ- المنهج المستخدم: المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وبما أننا نقوم بدراسة موضوع دور حوكمة المؤسسات في دعم المسؤولية الاجتماعية، ففقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعلومات وتفسيرها تفسيراً دقيقاً مع استخلاص النتائج الهامة.

ب- أدوات جمع البيانات: تتمثل في تلك الوسائل الفعالة التي يتمكن الباحث بواسطتها من جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات البحث للوصول إلى الأهداف والإجابة على التساؤلات ولقد تم الاعتماد على الاستمارة من خلال قائمة من الأسئلة المتنوعة تجيب عنها عينة الدراسة ذوي الصلة بموضوع البحث للحصول على حقائق أو معلومات لأجل إنجاز الدراسة.

- وصف الاستمارة: لقد اعتمد الباحث في إعداد الاستمارة على مقياس ليكرت الخماسي المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (01): مقياس ليكرت الخماسي

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
5	4	3	2	1
[5 -4.20]	[4.19 -3.40]	[3.39 - 2.60]	[2.59 -1.80]	[1.79 -1]

المصدر: عز عبد الفتاح، التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، (الأردن: دار وائل للنشر، 2005)، ص 540.

- عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة من مجموعة من إطارات وموظفين تقنيين وإداريين لمؤسستي الإسمنت (البسكرة ومتيجة) بولايي بسكرة والبليدة، وقد تم توزيع 74 استبيان على مختلف أفراد عينة الدراسة وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 10 منها نظراً لعدم توفر الإجابات على جميع أسئلته، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 64 من الاستبيانات الموزعة بنسبة استرداد 86.48%.

- هيكل الاستبيان: تضمن الاستبيان 34 عبارة موزعة على جزئين أساسيين:

✓ الجزء الأول: يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة تضمنت 4 أقسام (الجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة).

✓ الجزء الثاني: يتعلق بمحوري الدراسة والمتمثلة في:

- المحور الأول: يتعلق هذا المحور بدراسة حوكمة المؤسسات ويشمل على 16 عبارة.
- المحور الثاني: يتعلق بأبعاد المسؤولية الاجتماعية ويشمل على 18 عبارة موزعة على أربعة أبعاد، تتمثل فيما يلي:

➤ البعد الأول: البعد الاقتصادي يتكون من 5 عبارات.

➤ البعد الثاني: البعد القانوني يتكون من 5 عبارات.

➤ البعد الثالث: البعد الأخلاقي يتكون من 4 عبارات.

➤ البعد الرابع: البعد الإنساني ويتكون من 4 عبارات.

II.2- اختبار صدق وثبات الأداة: يعتبر الصدق وثبات الاستبيان من خصائص أداة الدراسة،

قمنا بدراستهما على النحو التالي:

أ- صدق الأداة: وتم تحديد ذلك من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص وتزويدهم بأهداف البحث وفرضياته للاستشارة بها وقد أبدوا آرائهم واقتراحاتهم والتي على أساسها تم التصميم النهائي للاستمارة.

ب- ثبات الأداة: لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعة تم استعمال معامل ألفا كرونباخ وحتى تكون قيمته مقبولة يجب أن تكون أكبر أو تساوي 60%، حيث كانت نتائج اختبار ألفا كرونباخ مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (02) : نتائج اختبار ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	المحاور والأبعاد
0.833	16	محور حوكمة المؤسسات
0.865	18	محور المسؤولية الاجتماعية
0.848	5	البعد الاقتصادي
0.830	5	البعد القانوني
0.858	4	البعد الأخلاقي
0.894	4	البعد الإنساني
0.953	34	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V23.

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن معاملات (ألفا كرونباخ) لكل مجال من المجالات التالية تراوحت بين 0.649 و 0.897 وهذا يدل على أن عوامل الدراسة أكبر من 0.60 مما يبين مصداقية الدراسة، وبالنسبة لمجموع العبارات بلغ معامل ألفا كرونباخ ما قيمته 0.953 مما يدل على وجود ثبات عالي جدا وصدق في أداة الدراسة.

II.3- أدوات التحليل الإحصائي: لمعالجة البيانات تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- أ- التكرارات والنسب المئوية. ب- المتوسطات الحسابية. ج- الانحرافات المعيارية.
- د- معامل الارتباط بيرسون. هـ- اختبار ستيودنت: مقارنة T المحسوبة مع T الجدولة.

III- النتائج ومناقشتها :

III.1- عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة: وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والبيانات الشخصية والوظيفية:

جدول رقم (03): تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

المتغير	البيان	التكرار	النسب المئوية
الجنس	ذكر	40	62.5
	أنثى	24	37.5
	المجموع	64	100
العمر	أقل من 30 سنة	10	15.62
	من 30-39 سنة	16	25.00
	من 40-49 سنة	20	31.25
	من 50 سنة وأكثر	18	28.13
	المجموع	64	100
المؤهل العلمي	ليسانس	28	43.75
	ماستر	08	12.5
	مهندس	20	31.25
	دراسات عليا متخصصة	08	12.5
	المجموع	64	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	12.50
	5 - 9 سنوات	12	18.75
	10 - 14 سنة	20	31.25
	15 سنة فأكثر	22	37.50
	المجموع	64	100

المصدر: من إعداد الباحث

من الجدول رقم (03) نلاحظ ما يلي:

- معظم أفراد العينة من الذكور إذ يمثل عددهم 40 وذلك ما يعادل 62.5% و 24 من مجمل العينة إناث بنسبة 37.5% ويعود هذا التفاوت إلى أن مجتمع الدراسة يتكون من نسبة كبيرة من الذكور وهذا راجع لصعوبة ظروف العمل في هذا النوع من المؤسسات.

- الفئات العمرية أغلبها تتراوح ما بين 40 - 49 سنة أي ما يعادل نسبة 31.25% وبمقدار 20 أشخاص، و 18 أشخاص تتراوح أعمارهم من 50 سنة وأكثر بنسبة 28.13%، وبدرجة أقل 30-39 سنة ما يعادل 25% ب 16 أشخاص، وفي الأخير نجد الفئة من 20-29 سنة بمقدار 10 أشخاص بنسبة 15.62%، ومنه نلاحظ أن هناك وجود تقارب كبير بين الفئات الثلاثة الأخيرة حيث يعود ذلك لطبيعة مناصب العمل في المؤسسة.

- معظم أفراد العينة درجتهم العلمية إما ليسانس أو مهندس حيث نجد 28 فردا من عينة الدراسة حائز على شهادة ليسانس و 20 من الموظفين يجوزون على شهادة مهندس، كما نجد تعادل بين عدد الموظفين حاملي شهادة الماستر وشهادة دراسات عليا متخصصة وذلك بعدد 8 عامل بما يعادل 12.5% وهذا راجع لطبيعة عملهم.

- أفراد العينة ذات الخبرة المقدر ب 15 سنة فأكثر يعادل 37.5% مما نستنتج أن مؤسستي محل الدراسة تعتمد على خبرة الأشخاص وتليها فئة من 10 - 14 سنة بنسبة 31.25% ثم الفئة من 5 - 9 سنوات كانت نسبتها تساوى 18.75% وهذا دليل على اعتماد المؤسسة على الخبرة، ونسبة 12.5% بما يعادل 8 عمال من الأفراد الشابة التي يمكن أن تزيد من عطاء المؤسساتين.

III.2- عرض وتحليل محاور الدراسة: وفيما يلي تحليل وتفسير للمحوري للدراسة:

1- تحليل آراء أفراد العينة لعبارات المحور الأول: "حوكمة المؤسسات"

جدول رقم (04): تحليل آراء أفراد العينة لعبارات محور حوكمة المؤسسات

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاهات الآراء	الترتيب
01	يملك المديرين ورؤساء المصالح بالمؤسسة المعرفة الكافية والتامة بالقوانين والتشريعات الخاصة بالرقابة على المؤسسة.	3.80	0.805	موافق	3
02	يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بذل العناية المهنية الواجبة عند القيام بإجراءات التحليل اللازمة في إطار الحوكمة الجيدة.	3.53	1.042	موافق	8

03	تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الأطراف المختلفة في المؤسسة.	3.40	1.028	موافق	12
04	معاملة كافة المساهمين في المؤسسة معاملة متساوية بغض النظر على عدد الأسهم.	2.70	1.022	محايد	16
05	توفير الحقوق الأساسية للمساهمين (حق الانتخاب، تحويل الملكية، الإطلاع والحصول على المعلومات).	2.93	1.015	محايد	14
06	توفير فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين وخصوصهم على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بالتغييرات الأساسية للمؤسسة.	2.80	1.064	محايد	15
07	تتيح المؤسسة لأصحاب المصلحة الفرصة للمشاركة في اقتراح برامج المؤسسة ومخططاتها	3.67	0.844	موافق	5
08	احترام حقوق أصحاب المصلحة التي ينص عليها القانون	3.85	0.761	موافق	2
09	تسعى المؤسسة إلى تطوير آليات لمشاركة العاملين في تحسين أداء المؤسسة وزيادة فعاليتها	3.63	0.999	موافق	6
10	ينبغي أن يتضمن الإفصاح على جميع المعلومات الأساسية للمؤسسة	3.77	1.040	موافق	4
11	يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب، كالنتائج المالية والتشغيلية	4.07	0.944	موافق	1
12	ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً لمستويات نوعية مرتفعة للمحاسبة وتوفير فرصة متساوية وتوقيت مناسب في قنوات بث المعلومات.	3.45	1.102	موافق	10
13	يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات وأن يسعوا لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.	3.20	1.031	محايد	13
14	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.	3.37	0.964	موافق	11
15	يوضح مجلس الإدارة الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة بالتشاور مع الأطراف ذات المصلحة.	3.50	0.900	موافق	9
16	ينبغي أن يكون مجلس الإدارة قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون المؤسسة.	3.57	0.971	موافق	7
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS V23		3.62	0.611	موافق	

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن محور حوكمة المؤسسات بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3.62) وبانحراف معياري (0.611) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات المحور أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق) و(محايد)، حيث وأن الفقرة رقم (10) التي تنص: " يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب، كالنتائج المالية والتشغيلية"، احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة

البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.07) وانحراف معياري (0.944)، ويمكن تفسير ذلك أن موظفي المؤسسات محل الدراسة على دراية كاملة بأهمية الإفصاح على المعلومات بشكل قانوني وفي الوقت المناسب، قد يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار بشكل يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة، بينما الفقرة رقم (04) والتي تنص: معاملة كافة المساهمين في المؤسسة معاملة متساوية بغض النظر على عدد الأسهم"، احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.70) وانحراف معياري (1.022)، ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (محايد)، ويمكن تفسير أن المعاملة المتساوية بين المساهمين لا يُعتبر لها بمؤسستي عينة الدراسة فمثلاً المساهم المالك لـ 40% من أسهم المؤسسة لا يتعامل بالمثل مع مساهم مالك لـ 5% .

ب- تحليل آراء أفراد العينة لعبارات المحور الثاني: "المسؤولية الاجتماعية"

جدول رقم (05): تحليل آراء أفراد العينة لعبارات محور المسؤولية الاجتماعية

الترتيب	اتجاهات الآراء	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات	الرقم
أ- البعد الاقتصادي					
موافق		1.03	3.82		
5	موافق	1.32	3.72	تحرص مؤسساتكم على توفير منتجات ذات نوعية جيدة وبتكلفة معقولة	01
3	موافق	1.21	3.78	العمل على احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين الاقتصاديين	02
4	موافق	1.28	3.77	العمل على احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين الاقتصاديين.	03
1	موافق	1.24	3.94	الحرص على الاستفادة من التقدم التكنولوجي	04
2	موافق	1.20	3.91	العمل على تحقيق أقصى الأرباح والاستمرار في السوق.	05
موافق		1.05	3.62		
ب- البعد القانوني					
4	موافق	1.43	3.44	تعمل مؤسساتكم على التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات والرعاية الصحية للموظفين.	06
2	موافق	1.38	3.88	تتبنى مؤسساتكم مبدأ الاعتراف بعمل النقابات العمالية.	07
3	موافق	1.48	3.50	الحرص على تطبيق العقوبات على شتى أنواع الفساد الإداري والمالي.	08
5	موافق	1.15	3.40	تحرص مؤسساتكم على تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة.	09
1	موافق	1.35	3.97	تحرص مؤسساتكم على تسديد التزاماتها المالية.	10
موافق		1.17	3.64		
ج- البعد الأخلاقي					
2	موافق	1.29	3.75	مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف.	11

1	موافق	1.43	3.87	مراعاة حقوق الإنسان واحترام عادات وتقاليد المجتمع.	12
3	موافق	1.52	3.59	تمتلك المؤسسة دليل أخلاقي واضح ومعلن يعمل ضد جميع أنواع الفساد كالرشوة والابتزاز.	13
4	موافق	1.35	3.34	تقوم المؤسسة بإجراء ندوات واجتماعات مع أصحاب المصالح لتحسين علاقتهم بهم وموظفيها من أجل توسيع القيم الأخلاقية أثناء تأدية مهامهم.	14
موافق		1.09	3.82	د- البعد الإنساني	
1	موافق	1.21	3.94	تعمل المؤسسة على تقليص النفايات والتشجير وزيادة المساحات الخضراء في بيئة العمل.	15
4	موافق	1.34	3.56	تحرص مؤسستكم على خلق فرص عمل لذوى الاحتياجات الخاصة	16
3	موافق	1.21	3.88	تقدم المؤسسة المساعدات والتبرعات للمشاريع الخيرية والكوارث الطبيعية.	17
2	موافق	1.25	3.91	توافق المؤسسة على المشاركة في تسيير برامج لحماية البيئة والمجتمع.	18
موافق		0.94	3.72	المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V23

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ما يلي:

- **البعد الاقتصادي:** بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.82 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط الحسابي قريب من الدرجة رقم 4 التي تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (3.72-3.94) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (1.20-1.32)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.03، مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق البعد الاقتصادي في مؤسستي الإسمنت محل الدراسة.

- **البعد القانوني:** بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.62 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط الحسابي قريب من الدرجة رقم 4 التي تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (3.34-3.97) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (1.15-1.48)، فيما

كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.05، مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق البعد القانوني في مؤسستي الإسمنت محل الدراسة.

- البعد الأخلاقي: بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.64 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط الحسابي قريب من الدرجة رقم 4 التي تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (3.34-3.87) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (1.29-1.52)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.17، مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق البعد الأخلاقي في مؤسستي الإسمنت محل الدراسة.

- البعد الإنساني: بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.82 والذي يقع في مجال (3-4) حيث نجد أن هذا المتوسط قريب من الدرجة رقم 4 التي تتناسب مع درجة موافق في مقياس ليكرت الخماسي، فيما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية الجزئية تتراوح في المجال (3.56-3.94) أي أن أغلبية أفراد العينة إجابتها تعبر عن درجة موافق، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نلاحظ أنها منخفضة ومتقاربة في نفس الوقت، إذ تقع الانحرافات المعيارية في المجال (1.21-1.34)، فيما كان الانحراف المعياري الإجمالي يساوي 1.09، مما يدل على موافقة أفراد العينة على تطبيق البعد الإنساني في مؤسستي الإسمنت محل الدراسة.

وعليه البعدين: الاقتصادي، البعد الإنساني احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.82 كانت قريبة من 4 أي إجابات موافق، أي أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على هذين البعدين، ثم يأتي بعد ذلك البعد الأخلاقي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته 3.64 وفي المرتبة الأخيرة نجد البعد القانوني بمتوسط حسابي قيمته 3.62، فيما كان المتوسط الحسابي الإجمالي للمسؤولية الاجتماعية يقدر بـ 3.72، ونستنتج مما سبق أن مؤسستي محل الدراسة تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

III-3- إختبار الفرضيات:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- اختبار كولموجروف - سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (One-Sample Kolmogorov-Smirnov)

- معامل ارتباط بيرسون لمعرفة ارتباط المحاور والأبعاد ببعضها البعض

1- اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار التوزيع الطبيعي كولموجروف - سمرنوف (One-Sample K-S)

جدول رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحاور والأبعاد	العنوان	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
المحور الأول	حوكمة المؤسسات	16	0.622	0.834
المحور الثاني	المسؤولية الاجتماعية	18	0.388	0.998
الأبعاد	البعد الاقتصادي	5	0.973	0.300
	البعد القانوني	5	0.834	0.490
	البعد الأخلاقي	4	0.888	0.409
	البعد الإنساني	4	0.558	0.914

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS V23

من خلال عرض اختبار كولموجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وهذا ما جاء به الجدول رقم (6)، ومن نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل جزء أكبر من 0.05 ($sig > 0.05$)، وهذا ما يدل على أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً عادياً.

ب- اختبار الفرضية الرئيسية: وتنص: "لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايتي بسكرة والبليدة"، ويمكن إختبارها من الجدول الموالي:

جدول رقم (07): علاقة حوكمة المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية

المعامل الارتباط	القيمة الاحتمالية Sig	قيمة ستودنت T	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المختبر
0.88	0.000	3.124	0.611	3.62	حوكمة المؤسسات
	0.004	10.160	0.94	3.72	المسؤولية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS V23

تبين النتائج المبينة في الجدول أعلاه:

- **حوكمة المؤسسات:** كانت قيمة T المحسوبة تساوي 3.124 وهي أكبر من قيمة T الجدولة والتي تساوي 1070، وقيمتها الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05.

- **المسؤولية الاجتماعية:** كانت قيمة T المحسوبة تساوي 10.160 وهي أكبر من قيمة T الجدولة والتي تساوي 1070، القيمة الاحتمالية تساوي 0.004 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05.

- كان معامل الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة المؤسسات يساوي 0.88 أي قريب من 1، مما يدل أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية قوية بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية في مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ج- إختبار الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** وتنص: "لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايي بسكرة والبلدية"، ويمكن إختبارها من الجدول الموالي:

الجدول رقم (08) علاقة الارتباط بين حوكمة المؤسسات والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

التفسير	مستوى الدلالة	معامل بيرسون	البيان
توجد علاقة	0.002	0.572	حوكمة المؤسسات
			البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لنتائج (SPSS).

تبين النتائج المبينة في الجدول رقم (08) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.0273 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة R المحسوبة تساوي 0.572 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حوكمة المؤسسات والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وتنص: "لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايي بسكرة والبلدية"، ويمكن إختبارها من الجدول الموالي:

الجدول رقم (09) علاقة الارتباط بين حوكمة المؤسسات والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية

التفسير	مستوى الدلالة	معامل بيرسون	البيان
توجد علاقة	0.000	0.652	حوكمة المؤسسات
			البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية

الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لنتائج (SPSS). تبين النتائج المبينة في الجدول رقم (09) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة R المحسوبة تساوي 0.625 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حوكمة المؤسسات والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** وتنص: "لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايي بسكرة والبليدة"، ويمكن اختبارها من الجدول الموالي:

الجدول رقم (10) علاقة الارتباط بين حوكمة المؤسسات والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

التفسير	مستوى الدلالة	معامل بيرسون	البيان
توجد علاقة	0.000	0.628	حوكمة المؤسسات
			البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لنتائج (SPSS). تبين النتائج المبينة في الجدول رقم (10) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة R المحسوبة تساوي 0.628 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حوكمة المؤسسات والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية بمؤسستي الإسمنت محل الدراسة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** وتنص: "لا توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة المؤسسات والبعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 5% بمؤسستي الإسمنت بولايي بسكرة والبليدة"، ويمكن اختبارها من الجدول الموالي:

الجدول رقم (11) علاقة الارتباط بين حوكمة المؤسسات والبعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية

التفسير	مستوى الدلالة	معامل بيرسون	البيان
توجد علاقة	0.007	0.618	حوكمة المؤسسات
			البعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية

الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 المصدر: من إعداد الباحث وفقا لنتائج (SPSS).

تبين النتائج المبينة في الجدول رقم (11) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.007 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة R المحسوبة تساوي 0.618 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حوكمة المؤسسات والبعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية في مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الخلاصة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المميزات التي تتميز بها حوكمة الشركات، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسة مسؤولة من خلال السلوك المهني الرشيد وتفعيل لغة الحوار والحرص على إتخاذ قرارات ترضي جميع الأطراف، وذلك لكون البقاء والتطور في البيئة الاقتصادية الحديثة يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية، كما أن عليها أن تستجيب لمتطلبات هذه الأطراف وأخذها بعين الاعتبار، ولذلك أصبحت المؤسسات مطالبة بتطبيق حوكمة الشركات من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

- نتائج الدراسة:

- حوكمة الشركات القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، كما يضمن تطبيقها وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها مع ضمان وجود المراقبة المستقلة.
- حوكمة المؤسسات بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة، بحيث تعبر عن وجود مجموعة من الضوابط والأخلاقيات ومن الأعراف والمبادئ المهنية والمسؤولية التي بدونها يصعب ضبط وتحقيق عناصر الثقة والشفافية.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية عملا أخلاقيا واجبا على إدارة المؤسسة لإعطاء المزيد من الاهتمام والرعاية الإنسانية والخيرية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تعمل حوكمة المؤسسات على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة وذلك لكون البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية.
- أظهرت النتائج التطبيقية أن:

- تساهم حوكمة المؤسسات في دعم وتعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، حيث بلغت نسبة معامل الارتباط 57.20 % عند مستوى معنوية 5%.

- تساهم حوكمة المؤسسات في دعم وتعزيز البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، حيث بلغت نسبة معامل الارتباط 65.20 % عند مستوى معنوية 5%.

- تساهم حوكمة المؤسسات في دعم وتعزيز البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، حيث بلغت نسبة معامل الارتباط 62.80 % عند مستوى معنوية 5%.

- تساهم حوكمة المؤسسات في دعم وتعزيز البعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، حيث بلغت نسبة معامل الارتباط 61.80 % عند مستوى معنوية 5%.

- تساهم حوكمة المؤسسات في دعم وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسستي الإسمنت محل الدراسة، حيث بلغت نسبة معامل الارتباط 88 % عند مستوى معنوية 5%.

- **الإقتراحات والتوصيات:** من خلال النتائج السابقة نضع بعض الإقتراحات العملية كما يلي:

- العمل على إشراك المسيرين والموظفين عند إتخاذ القرارات في مؤسستي محل الدراسة.
- الإهتمام بتكافؤ الفرص بين العاملين والأجور العادلة وجميع الامتيازات الوظيفية بمؤسستي محل الدراسة.

- يجب أن تعمل مؤسستي محل الدراسة على خلق إدارة خاصة بالعلاقات العامة.

- العمل على تفعيل الاتصال والعمل بلغة الحوار بين إدارة مؤسسة وأصحاب المصالح والمجتمع ككل.

- يجب أن تقوم مؤسستي محل الدراسة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها.

- الإهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية في مؤسستي محل الدراسة قائمة بذاتها وتعمل على تغطية مصروفاتها ذاتيا والحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية.

- ضرورة عقد ندوات وملتقيات متخصصة متعلقة بحوكمة المؤسسات المسؤولية الاجتماعية.

الهوامش والمراجع :

- ¹ - محسن أحمد الحضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2005، ص 54.
- ² - علي أحمد الزين، محمد حسنى عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 71.
- ³ - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 149.
- ⁴ - دهمش نعيم، إيمان الهنيبي، تطوير نظام للحكامة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 22، العدد 05، الأردن، 2008، ص 1477.
https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/developing-system-corporate-governance-jordanian-stock-corporations-reinforce-independence-auditor.pdf, 22/01/2022.
- ⁵ - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 12.
- ⁶ - Peter Drucker, **An Introductory View of Management**, Harper College Press, USA, 1977, p584.
- ⁷ - إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 161.
- ⁸ - عابد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري، عمان، 2018، ص 10.
- ⁹ - سليمان بن عبد الله بن محمد الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية - دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت وبالتوكيمواويات-، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 28.
- ¹⁰ - وهيبة مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن بلة -وهران-، الجزائر، 2013-2014، ص 79.
- ¹¹ - أمينة طاهر، أثر المسؤولية الاجتماعية على ولاء الزبون في شركة تيلواز -الشلف-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 04، جامعة أحمد دراية- أدرار-، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 103.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/142878>, 22/01/2022.
- ¹² - عنابي بن عيسى، فاطمة الزهرة فسول، إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى العلمي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة طاهري محمد -بشار-، الجزائر، 14-15 فيفري 2012، ص ص 09-10.